الفصل التمهيدي

الإطار التنظيمي للدّراسة

المقدمة:

إنَّ الاستعمال غير الشرعي لتكنولوجيا المعلومات أسفر عن ظهور فرع جديد في التحقيق الْجِنَائِيّ، وهو علم الأدلّة الرَّقْمِيَّة الْجِنَائِيّة، الذي يتركز على استقاء الأدلّة الرَّقْمِيَّة استنادًا إلى البصمات التي يتركها الجناة أثناء ارتكاب جَرَائِم المعلومات. إنَّ تطور الأدوات لْإِلِكْتُرونِيَّة له تأثير على قانون العقُوبَات، الذي بدوره يؤثر على قانون الإجراءات الجزائية، حيث يصعب تطبيق هذا الأخير نظرًا لأن هذه الجَرَائِم الجديدة لا تُدرج في قانون العقُوبَات. وبالمثل الأدلّة الْجِنَائِيّة باعتبارها من أبرز موضوعات قانون الإجراءات الجزائية، تتأثر بتطور الأساليب والأدوات الْجِنَائِيّة حيث تطور الأدلّة الْجِنَائِيّة يؤثر بدوره على الأدلّة الرسمية والأحداث المعروضة. وعندما نحاول إثبات وجود أداة معينة، نطلق على ذلك "أداة الإثبات"، وهي تدل على النشاط الذي تم تنفيذه لتكشف عن الحالة، أو المشكلة، أو شيء مفيد للإشارة إلى العناصر؛ بمعنى آخر: الأدلّة.

وتكتنف قضية الإثبات في أنظمة الكمبيوتر والإنتَرنت صعوبات تتعلق بجمع الأدلّة الْجِنَائِيّة؛ فالجريمة الرَّقْمِيَّة عادةً غير ملموسة، وهذا النقص في الأدلّة الملموسة يُشكل عائقاً مهماً في حل الجَرَائِم يمكن أن يكون من الصعب إثبات تشفير المعلومات المخزنة إلكترونياً أو المرسلة عبر الشبكة، وبنفس القدر، يشكل سهولة محو الأدلّة واحداً من العقبات الأساسية التي تحول دون الوصول إلى الأدلّة الْجِنَائِيّة في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، ولا شكَّ أنَّ التأثير العالمي لهذه الجَرَائِم قد يطرح قضايا تتعلق بتحديد الاختصاص الجغرافي وتطبيق القواعد القانونية المحلية مما يعقد جمع الأدلّة الْجِنَائِيّة، خصوصاً عند حدوث الجَرَائِم خارج الحدود الجغرافية للمنطقة. لذلك؛ فإنَّ التحقيق في هذه الجَرَائِم يتطلب طرقاً تقنية وإلكتُرونية متوافقة مع طبيعتها، تمكن الباحثين من فك الشفرات السرية، وتحويل الإشارات الكهربائية إلى بيانات قابلة للقراءة يمكن استعمالها كدليل على الجَرَائِم وتنسب إلى الجاني، وهذا الأسلوب يُطلق عليه الأدلّة الرَّقْمِيَّة. بالإضافة إلى ذلك، يتطرق هذا الموضوع إلى ضرورة التأكد من مصداقية هذه الأدلّة الرَّقْمِيَّة، وإظهار الأصالة المطلوبة في القضايا الْجِنَائِيّة المتعلقة بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة [1].

---

(١) معمش زهية و غانم نسيمة. ٢٠١٣. "*الإثبات الْجِنَائِيّ في الجَرَائِم المعلُوماتيّة* ". (رسالة ماجستير). جامعة عبد الرحمن ميرة. الجزائر. ص٢.

وفي فلسطين، لا توجد أية قوانين تصدّ عن الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة أو الجَرَائِم التي يتم ارتكابها باستخدام وسائل تقنية، حيث كان هناك فجوة تشريعية في هذا السياق حتى قامت السلطات المحلية في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) بتحديث المادة ٢٦٢ [(١)] من قانون العقوبات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦، الذي يطبق على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة). وبتاريخ ٢٠١٨/٠٤/٢٩، صدر القرار القانوني رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ من رئيس الجمهورية في صفته التشريعية.

بالتالي، ستتعمق هذه البحثية في استقصاء الأدلّة الرَّقْمِيَّة والأساليب العصرية للتأكيد على الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة من خلال التفكير في القانون الفلسطيني، وذلك بعد إصدار المرسوم الذي يحمل الرقم (١٠) لعام ٢٠١٨ المتعلق بالجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة. وهي تعتبر موضوعاً حديثاً للنقاش في فلسطين، وكذلك ضمن سياق الأمن العام؛ فهذه الجَرَائِم تمثل نسبة ضخمة من القضايا التي يتم النظر فيها في المحاكم؛ على غرار الابتزاز والسرقة والخداع وما شابه، لذا من الأهمية بمكان فهم الأدلّة الرَّقْمِيَّة والتحقيق والبحث عن الجَرَائِم لمواجهة وتقليل هذه الجريمة الحديثة والحيلولة دونها.

فإذا كانت الهيئات المكلفة بالتحقيق والبحث في الجَرَائِم معتادة على التعاطي مع الجَرَائِم بالأساليب التقليديّة، فيجب على الجهات المعنية بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة أن تسرع في الكشف عن هذه الجَرَائِم بسبب سهولة إخفاء أثارها وصعوبة الكشف عنها.إنَّ الأدلّة الْجِنَائِيّة ضرورية للتحقق من صحة الأحداث، وهي الهدف من الدعوى الْجِنَائِيّة، ولهذا يتعين تنظيم عملية الأدلّة الْجِنَائِيّة في إطار مؤثر ودقيق يحتوي على مجموعة من الأدوات التي تساعد على كشف هذه الحقيقة والإشارة إليها، لأن الحقيقة لا تظهر بمفردها بل هي نتاج جهد ومتابعة ذهنية.

إنَّ المجتمع الفلسطيني، مثله في ذلك كغيره من المجتمعات، يتأثر بشدة من الانتشار الواسع والسريع للجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، ومن الضروري التصدي لهذه الجَرَائِم بواسطة الدفاع الاجتماعي المتعدد الأشكال، والأهم منها الحماية القانونية الْجِنَائِيّة، التي تمثل الوسيلة الأبرز التي يحفظ بها المجتمع استقراره ويحمي مصالحه. ومع ذلك، في ظل حداثة هذه الجَرَائِم وتجديد تشريعات الحماية الْجِنَائِيّة في مختلف أنحاء فلسطين، لا تزال

(١) درج القضاء الفلسطيني على تطبيق المادة رقم (٢٦٢) من قانون العقُوبَات رقم (٧٤) لسنة ١٩٣٦ على كافة أشكال الجَرَائِم الإلكترونية التي ترتكب عبر الأجهزة الإلكترونية، ونرى أن تطبيق القضاء لذلك النص لا يخالف مبدأ المشروعية حيث إن هذه المادة تنص على كافة الجَرَائِم التي ترتكب عبر الأجهزة الإلكترونية، وفي الواقع إن الجَرَائِم الإلكترونية ترتكب لإساءة استخدام الأجهزة الإلكترونية.

توجد نقاط ضعف في تحديد مدى هذه الحماية من الناحية الْجِنَائِيّة، والتي تتطلب الاهتمام والإسراع في توفير إطار قانوني صحيح ومراجع إجرائية محددة لمكافحة هذا النوع الخطر من الجَرَائِم [1]. ولذلك، قرر الباحث اختيار موضوع البحث " الأدلّة الرَّقْمِيَّة لِإِثْبَاتِ الْجَرِيمَةِ الْإِلِكْتُرونِيَّة فِي الْقَضَايَا الْجَزَائِيَّةِ: دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ تَطْبِيقِيَّةٌ".

واستخدم الباحث أسلوباً تحليلياً ووصفياً يرتكز على توضيح هذه الظاهرة وتفسير الأحكام القانونية المتعلقة بها. وتسعى هذه الدّراسة إلى التعامل مع هذه المسألة من خلال تكوين نصوص قانونية متوافقة مع الجريمة والتقدم التكنولوجي، وتوضيح أهمية الدّليل الرَّقْمِي في تأكيد الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة بموجب التشريع الفلسطيني، والنتائج المتوقعة والتوصيات الرئيسية من هذا البحث.

مشكلة الدّراسة:

تُعدُّ أدلّة الإثبات في مجال الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة من أبرز العناصر التي تفصلها عن أدلّة الإثبات في الجَرَائِم التقليديّة. في فلسطين، يُستخدم قانون الإجراءات الجزائية رقم ٣ لعام ٢٠٠١م للجَرَائِم التقليديّة ، وأدلة الإثبات الموضحة في قانون البيّنات الفلسطينيّ رقم ٤ لعام ٢٠٠١م؛ نظرًا لأن إصدارهما كان قبل قانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨م الخاص بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة بما يصل إلى سبعة عشر عامًا. من الجلي أن القانونين السابقين لم يتعاملا مع أدلّة الإثبات في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة ، وإنما نظّما أدلّة الإثبات التي تعالج الجَرَائِم التقليديّة، وبالرغم من إصدار القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨م حول الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة ، إلا أنَّ هذا القرار لم يعالج جميع أدلّة الإثبات الْإِلِكْتُرونِيَّة وبناءً على الاطلاع على بعض التشريعات العربية المتعلقة بمكافحة الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، يتضح وجود نقص تشريعي في قانون الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة الفلسطيني. بناءً على ذلك، يكون ضرورياً أنْ يتم إدخال الأدلّة الحديثة وخاصة الأدلّة الرَّقْمِيَّة. ورغم وجود القرار بقانون لم يطبق هذا القانون على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، وذلك بسبب الخلافات السياسية بين المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، والمحافظات الجنوبية (قطاع غزة). نتيجةً لذلك، تم تأسيس النيابة الخاصة بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، بالإضافة إلى وحدات فنية متخصصة، ومن خلال هذه الدّراسة نسعى لإيجاد الحلول لأدلّة الإثبات للجرائم الْإِلِكْتُرونِيَّة في التشريع الفلسطيني وتطبيقها في المحافظات الجنوبية(غزة).

(١) رباعية، عبد اللطيف. ٢٠١٦. "الجَرَائِم الإلكترونية التجريم والملاحقة والإثبات". المؤتمر الأول للجرائم الإلكترونية في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. ص٢.

أسئلة الدّراسة:

من الواضح أنَّ هذه المشكلة تضم في جوانبها أفكارًا مترابطة يمكن تفصيلها في شكل تساؤلات فرعية، بحيث يشكل كل منها محورًا من المحاور الأساسية لهذه الدّراسة، والتي يمكن إجمالها بالآتي:

١. ما المقصود بالجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة و الأدلّة الرَّقْمِيَّة ؟
٢. ما القيمة القانونية للدليل الرَّقْمِي ووسائل الإثبات الْجِنَائِيّ؟
٣. ما كيفية ضبط الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة وإجراءاتها وطرائق إثباتها؟
٤. ما معوقات إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة أمام معالجة الفراغ التشريعي في الأدلّة الرَّقْمِيَّة في التشريع الفلسطيني وبعض التشريعات العربية؟

أهداف الدّراسة:

للوصول إلى النتائج المرجوة من الدّراسة، فإنَّ الدّراسة تهدف إلى الآتي:

١. تحقيق المعرفة بالجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة و الأدلّة الرَّقْمِيَّة.
٢. دراسة القيمة القانونيّة للدّليل الرَّقْمِي، وتأصيل وسائل الإثبات الْجِنَائِيّ في الشريعة الإسلامية.
٣. التعرف إلى كيفية ضبط الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة ودراسة طرائق إثباتها.
٤. معرفة معوقات إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة، وكيفية معالجة الفراغ التشريعي.

منهجية الدّراسة:

توجه الباحث نحو استخدام المنهج الوصفي التحليليّ لمجموعة من النصوص القانونية، الذي يتمركز حول وصف هذه الظاهرة؛ بغية التعمق في فهم الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة من ناحية ماهيتها وطابعها القانوني وخصائصها، بالإضافة إلى الدّليل الرَّقْمِي بناءً على أنواعه وتصنيفاته، مع الإلمام بمكان الدّليل الرَّقْمِي ومراحله، وكيفية قبوله أمام المحاكم، والمنهج التحليليّ من خلال فحص المادة القانونية التي تعالج الظاهرة، حيث قد عمد الباحث إلى تفسير بعض أحكام قانون الإجراءات الجزائية رقم ٣ لسنة ٢٠٠١م، وقانون العقُوبَات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦م، والقرار القانوني رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨م حول الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية وفقًا لصلاحياته التشريعية.

الدّراسات السابقة:

في هذه الدّراسة تم التطرق إلى الطرق المعاصرة للإثبات في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة من خلال القوانين الفلسطينية؛ كونه موضوعاً جديداً يجري البحث فيه على المستوى الفلسطيني، وخصوصاً بعد إصدار القرار القانوني رقم ١٠ لعام ٢٠١٨م المتعلق بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة. هذا النقاش حديث ولم يتم تناوله بشكل شامل وعميق من قبل رغم وجود مراجع وأوراق بحثية تناولت هذا الأمر، لكنها لم تعالج جميع جوانبه أو مستوياته بشكل كامل. إنَّ الإضاءة على هذا الموضوع ستمكننا من فهم مدى التوازي بين التطور القانوني والتقدم التكنولوجي الذي شهده العالم في القرن الحادي والعشرين؛ لأن هذا التطور لم يقتصر على الجوانب الإيجابية فحسب، بل تجاوز ذلك بكثير، حيث استغله الكثيرون لارتكاب مجموعة متنوعة من الجَرَائِم باستخدام التكنولوجيا المعاصرة. بالإضافة إلى ذلك، ترتبط الجَرَائِم – الموضوع الحالي للدّراسة –بالحواسيب، مما يتطلب الإلمام بمكوناتها وأنظمة المعالجة الآلية للمعلومات والشبكات الْإِلِكْتُرونِيَّة ، ويتطلب الأمر أيضاً معرفة باللغة والمصطلحات التقنية والفنية، وهذا يتطلب الكثير من الجهد، بالإضافة إلى الجهد القانوني، وكذلك الحديث عن هذا الموضوع سيعود بالفائدة على المستوى العملي للمحاكم والأمن العام؛ لأنَّ هذه الجَرَائِم تشكل نسبة كبيرة من القضايا، مثل السرقة، والسب، والقذف، والابتزاز، والاحتيال، إذا، الفهم العميق للطرق المعاصرة للإثْباتِ في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة يعد ذا أهمية قصوى لمواجهة هذه الجَرَائِم الناشئة وتقليلها .وقد تمكن الباحث من استعراض بعض الدّراسات المتعلقة بموضوع البحث، سنتناولها موجزًا في الأقسام التالية:

١. دراسة ليندا بن طالب (٢٠١٩)، بعنوان: "الدليل الْإِلِكْتُرونِي ودوره في الإثبات الْجِنَائِيّ: دراسة مقارنة"[(١)].

استهدفت الدّراسة تحديد معالم واسعة للتعامل مع الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة وطرق التدقيق فيها، بالإضافة إلى تقدير القاضي للأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة والمبادئ التي يستند إليها في كشف الحقائق. وقد أفرزت الدّراسة مجموعة من النتائج، الأبرز منها: بفعل الثورة في مجال المعلومات والاتصالات، أصبحت هناك نقائص كبيرة في الأحكام الْجِنَائِيّة العينية، حيث ظهرت العديد من المشكلات التطبيقية، خصوصًا في مجال التحقيق والإثبات، تتعلق بتجميع الأدلّة وقضايا قانونية. تتشارك دراستنا مع الدّراسة الحالية في تسليط الضوء على

(١) بن طالب، ليندا. ٢٠١٩. *" الدليل الإلكتروني ودوره في الإثبات الجنائي"* . (رسالة ماجستير). جامعة مولود معمري. تيزي وزو. الجزائر.

الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة وموقف القاضي منها، ولكن تتميز بعدم إلقاء الضوء على الإثبات الجنائي، من حيث الإجراءات والتدابير لكشف الجريمة، وأساسياتها فيما يتعلق بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة التي لم تحظى بالاهتمام الكافي، وهذا ما سنضيفه ونناقشه في دراستنا الحالية، مع الإبراز لمدى القبول الأدلّة الرَّقْمِيَّة في التشريع الفلسطيني لإثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة..

٢. دراسة: الطيبي البركه (٢٠١٩م)، بعنوان: "إشكالية الإثبات في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة"[١].

تركز هذه المقالة على تحديد العقبات والقيود المرتبطة بالإثبات الجنائي الإلكتروني، والتي تشمل بعضها خصوصية الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة ، وبعضها الآخر يتعلق بخصوصية التحقيقات. النتائج الأساسية التي توصلت إليها الدّراسة تشير إلى أن التغلب على العوائق المتعلقة بإثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة من الجانب القانوني يتطلب تفعيل نصوص قانون الإجراءات الجزائية وتوافقه مع هذه الاقتراحات، بالإضافة إلى تطويره ليواكب جميع التطورات التي تواجه عملية الإثبات في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة. يرى الباحث أنَّ هذه الدّراسة ترتبط بشكل كبير بالبحث الحالي، حيث يتشابهان في الجانب الْإِلِكْتُرونِي ، ولذا فإنها تحمل أهمية علمية كبيرة، وستضيف بعض المعلومات الهامة للبحث الحالي.

٣. دراسة: عيدة بلعايد (٢٠١٩م)، بعنوان: "الدّليل الرَّقْمِي بين حتمية الإثبات الْجِنَائِيّ والحق في الخصوصية المعلُوماتيّة "[٢].

تهدف هذه المقالة إلى شرح مفهوم الأدلّة الرَّقْمِيَّة، تقسيمها، وخصائصها، بالإضافة إلى إجراءات الحصول على الدّليل الرَّقْمِي وتأثيره على الحق في الخصوصية الرَّقْمِيَّة. وقد توصل المقال إلى عدة نتائج، من بينها أن الأدلّة الرَّقْمِيَّة أصبحت ضرورية في التعامل مع الجَرَائِم ومكافحتها، خاصة الجَرَائِم الجديدة. كما أن الحق في الحياة الخاصة يُعتبر حقاً أساسياً للإنسان، والحق في الخصوصية الرَّقْمِيَّة هو جزء لا يتجزأ من الحق في الحياة الخاصة. كما توصل المقال إلى أن استخدام الأدلّة الرَّقْمِيَّة أصبح ضرورياً بسبب الإثبات الجنائي. يرى الباحث أن هذه الدّراسة ترتبط بشكل مهم بالدّراسة الحالية، ولكنها لم تتطرق إلى التحديات المرتبطة بإثبات الجريمة على المستوى المحلي والدولي، وهو ما سيتم ضمه في دراستنا الحالية.

---

(١) البركة، الطيبي. ٢٠١٩. "إشكالية الإثبات في الجَرَائِم الإلكترونية". الجزائر: *مجلة آفاق علمية*. المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك لتامنغست. عدد١.

(٢) بلعاد، عيدة. ٢٠١٩. "*الدليل الرقمي بين حتمية الإثبات الْجِنَائِيّ والحق في الخصوصية المعلُوماتيّة* ". الجزائر: مجلة آفاق. ج ١١. العدد١.

٤. دراسة: ملكية ابوديار (٢٠١٨م)، بعنوان: "الإثبات الْجِنَائِيّ في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة"[١].

هذه المقالة تتناول مشكلة الإثبات الجنائي في الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة، وكيفية الحصول على الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة لتقديمها أمام القاضي الجنائي. من النتائج التي توصلت إليها الباحثة هي عدم وجود تشريع جنائي عربي موحد يجرم الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، مما يدعو إلى ضرورة تكثيف الجهود وإبرام اتفاقيات ومعاهدات خاصة بهذا النوع من الجَرَائِم على المستويين العربي والدولي. وفي ظل فراغ تشريعي، تبرز الحاجة إلى الاعتراف بدور السلطة التقديرية للقاضي الجنائي. ويرى الباحث أن هذه الدّراسة لها صلة مهمة بالدّراسة الحالية، مما يجعلها تكون مرجعا سابقا هنا. سنضيف في دراستنا الحالية المعالجة التشريعية لأدلة الإثبات في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة في التشريع الفلسطيني، وبعض التشريعات العربية، وهذا ما لم يتم تناوله في المقالة السابق

٥. دراسة: لبيض عادل، نزلي بشرى (٢٠١٨م)، بعنوان: "إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة"[٢].

هذه الدّراسة تركز على مدى قدرة القانون على التعامل مع التطورات التكنولوجية و الأدلّة الرَّقْمِيَّة، وكذلك على مدى موثوقية الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة في مجال الإثبات الجنائي. النتائج الرئيسية للدراسة تشير إلى أن معظم التشريعات والقوانين لم تنص على الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة أو الرَّقْمِيَّة، بما في ذلك التشريع الجزائري الذي لم ينص على الدليل الإلكتروني في قوانينه، على الرغم من أنه يعتبر العامل الأول في مكافحة الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة. كما وجدت الدّراسة أن معظم التشريعات قصيرة في الجانب الإجرائي بالنسبة لإجراءات الحصول على الدليل الْإِلِكْتُرونِي، وتقتصر على القواعد العامة والإجراءات التقليديّة. بالرغم من تشابه الدّراسة في بعض النقاط، إلا أنها تختلف في المحتوى، مما يعطي الدّراسة الحالية فرصة لإضافة شيء لم يتم ذكره في الدّراسة السابقة. سوف نكشف من خلال هذا الموضوع الغموض عن الأدلّة الْجِنَائِيّة الرَّقْمِيَّة، ونطور مفهومها العام من خلال التعريف بها. سنركز على خصائصها وأنواعها وطرق كشفها ومراقبتها من النواحي الفنية والقانونية.

(١) أبو ديار، ملكية. ٢٠١٨. " الإثبات الْجِنَائِيّ *في الجَرَائِم الإلكترونية*". المغرب: المجلة الإلكترونية للأبحاث القانونية. العدد٢.

(٢) عادل لبيض و بشرى نزلي. ٢٠١٨. "*إثبات الجريمة الإلكترونية*". (رسالة ماجستير). جامعة قاصدي مرباح ورقلة كلية. الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر.

٦. دراسة: إلهام بو الطمين (٢٠١٨م)، بعنوان: "الإثبات الْجِنَائِيّ في مجال الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة"، رسالة ماجستير[١].

يسعى البحث إلى فهم مدى تطابق القانون مع التطورات التكنولوجية، وتحديد أساليب البحث والتحقيق في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، بهدف تحديد كيفية الحصول على أدلّة الجريمة واستخراجها. نظرًا لكون هذه الجَرَائِم رقمية، فإن مسرح الجريمة الرقمي يكون افتراضيًا، حيث تتمتع الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة بطبيعة معنوية ولا تترك آثارًا مادية. وهذا يؤكد بلا شك أن التحقيق وجمع الأدلّة في هذه الجَرَائِم يختلف عن الجَرَائِم التقليديّة. أظهرت الدّراسة نتائج مهمة، أبرزها قصور معظم التشريعات من الناحية الإجرائية، حيث يعتمد الكثير منها على النصوص التقليديّة لحماية الحريات الشخصية وحرمة الحياة الخاصة. وعلى الرغم من أن هذه النصوص مقتصرة على حماية هذه الحريات في سياق وسائل الاتصال التقليديّة، إلا أنَّ الباحث وجد أنَّ القَاضِي الْجِنَائِيّ يلعب دورًا إيجابيًا في تقدير القيمة القانونية للأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة، تمامًا مثل باقي الأدلّة . يلاحظ الباحث أهمية جانب الإثبات في هذه الدّراسة، ومع ذلك، ستناقش الدّراسة الراهنة أيضًا موقف المشرع الفلسطيني من الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة، بالإضافة إلى حجية الدّليل الرَّقْمِي أمام القاضي الجزائي.

٧. دراسة: أبرز مصطفى عبد الباقي (٢٠١٨م)، بعنوان: "التحقيق في الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة وإثباتها في فلسطين: دراسة مقارنة"[٢].

تهدف الدّراسة إلى تقديم توصيات للمشرع الفلسطيني لتعديل القوانين ذات الصلة. وبالنسبة للمحققين الجنائيين والقضاة، تهدف الدّراسة إلى تقديم التوصيات والإرشادات التي يمكن أن تساعد في تحسين الأداء وتسهيل إجراءات التحقيق، وتنسيق السياسات لضمان إجراء تحقيقات فعّالة في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة. وأظهرت الدّراسة نتائج مهمة، حيث يعاني التحقيق الإلكتروني في فلسطين من الفراغ التشريعي وغياب التشريعات والمبادئ التوجيهية المتعلقة بالتحقيق في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، مما يؤدي إلى انخفاض مستوى أداء التحقيق في الشرطة. كما لا تتوافر في النظام القانوني الفلسطيني تعليمات أو إرشادات أو إجراءات معيارية تحدد كيفية ضبط وتحجيز هذه الأدلّة . تعتبر هذه الدّراسة مهمة نظرًا لوجود أوجه تشابه في بعض النواحي،

---

(١) بو الطمين، إلهام. ٢٠١٨. " الإثبات الْجِنَائِيّ *في مجال الجَرَائِم الإلكترونية* " . (رسالة ماجستير). جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر.

(٢) عبد الباقي، مصطفى. ٢٠١٨. " *التحقيق في الجريمة الإلكترونية وإثباتها في فلسطين* " . (دراسة مقارنة). فلسطين: مجلة الدراسات. علوم الشريعة والقانون. ج ٤٥، العدد ٤.

ومع ذلك، فهي مختلفة في المحتوى، وتساعد الدّراسة الحالية على إضافة ما لم يتم ذكره، حيث سيتم التطرق إلى القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ ومدى تناوله لأدلة الإثبات الحديثة و الأدلّة الرَّقْمِيَّة.

٨. **دراسة: أمجد خليل حمودة (٢٠١٧م) بعنوان: "الوسائل الحديثة لإثْباتِ الجَرَائِم التي ترتكب بواسطة الأجهزة الْإِلِكْتُرونِيَّة"**[١].

تتناول المقالة الاختلافات بين الأدلّة الْجِنَائِيّة الْإِلِكْتُرونِيَّة والأدلّة الْجِنَائِيّة التقليديّة، وتشرح الجوانب المتعلقة بأدلّة الإثبات المستحدثة وصعوبة الوصول إليها. وقد وصلت الدّراسة إلى نتائج مهمة، مثل ضرورة مراعاة التشريعات الخاصة بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، وبخاصة قانون الإجراءات الجزائية الفلسطيني في هذا المجال، والنظر إلى القوانين العربية الأخرى التي تنظم تشريعات الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة. يعتبر الباحث هذه الدّراسة مهمة، حيث يجد فيها نقاطًا مهمة ومتشابهة مع الدّراسة الحالية، ولذا اهتم الباحث بهذه الدّراسة لتكون مصدرًا هامًا للدراسة الحالية. سيتم إضافة القرار بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ المتعلق بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة ومدى تناوله لأدلّة الإثبات الحديثة، التي لم يتم ذكرها في المقالة، وذلك لتعزيز قيمة الدّراسة الحالية.

٩. **دراسة: نداء نائل فايز المصري (٢٠١٧م)، بعنوان: "خصوصية الجَرَائِم المعلُوماتيّة "**[٢].

تركز الدّراسة السابقة على خصوصية الجريمة المعلُوماتيّة واختلافها عن الجريمة التقليديّة، وتهدف إلى وضع قوانين مستجدة تتناسب مع أنماط الجريمة المعلُوماتيّة . ووجدت الدّراسة أن الجَرَائِم المعلُوماتيّة أصبحت ذات أهمية كبيرة في المجتمع، خاصة مع ظهور أنماط جديدة من هذه الجَرَائِم. كما وجدت الدّراسة أيضًا قصورًا في القواعد والتشريعات الإجرائية التي يجب اتباعها في مرحلة التحقيق الابتدائي ومرحلة المحاكمة، وقلة قدرة القاضي على التقدير أو ما يسمى القناعة الوجدانية للقاضي. تعتبر هذه الدّراسة مهمة نظرًا لوجود تشابه في بعض النقاط، ومع ذلك، فإنها تختلف في المحتوى، وتساعد الدّراسة الحالية على إضافة ما لم يتم ذكره في الدّراسة السابقة. سيتم إضافة موقف القضاة الفلسطينيين من الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة، ومدى قبولهم لها كأدلّة إثبات في الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة، في الدّراسة الحالية.

---

(١) حمودة، أمجد خليل. ٢٠١٧. "*الوسائل الحديثة لإثبات الجَرَائِم التي ترتكب بواسطة الأجهزة الإلكترونية*" . فلسطين: مجلة جامعة الأزهر. ج ١٩. عدد خاص بمؤتمر كلية الحقوق الخامس المحكم.

(٢) المصري، نداء نائل فايز. ٢٠١٧. " *خصوصية الجَرَائِم المعلُوماتيّة* ". (رسالة ماجستير). جامعة النجاح الوطنية. كلية الدراسات العليا. فلسطين.

١٠. دراسة: نور الهدى محمود (٢٠١٧م)، بعنوان: "حجية الدّليل الرَّقْمِي في إثبات الجريمة المعلُوماتيّة "[١].

يتناول هذا المقال البسيط مشكلة الجريمة المعلُوماتيّة ووسائل كشفها وإثباتها، ويهدف إلى فهم مفهوم الدّليل الرَّقْمِي وعلاقته بالجريمة المعلُوماتيّة. ومن أهم النتائج التي توصل إليها هذا المقال، أن استخدام الدّليل الرَّقْمِي كوسيلة إثبات في هذا النوع من الجَرَائِم يتطلب الحصول عليه بطرق قانونية ومن قبل أشخاص متخصصين تقنيًا وعلميًا، مما يمنحه الحجية والقوة الإثباتية ويسمح للمحكمة باستخدامه في الإدانة. هذه الدّراسة تتوافق مع البحث الحالي في تسليط الضوء على الجَرَائِم المرتكبة عبر الإنترنت، ولكنها تختلف عن الدّراسة الحالية في عدم توضيح أدلة الجَرَائِم والإجراءات المتبعة لكشف الجريمة وعناصرها فيما يتعلق بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، وهذا ما سنتناوله في بحثنا الحالي.

١١. دراسة: رعد فجر فتيح، ياسر عواد (٢٠١٧م)، بعنوان: "إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة بالدليل العلمي"[٢].

يسعى البحث إلى استكشاف إمكانية الاكتفاء بالقواعد العادية لإثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة وتطبيق النصوص المتعلقة بجرائم الأموال في صورتها التقليديّة. هل يتطلب الأمر وضع قواعد ونصوص خاصة؟ ومن بين نتائج البحث تعتبر صعوبة إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة نتيجة عدم وجود دليل مادي يمكن الاعتماد عليه. تم الوصول إلى استنتاج بأن الأدلّة الرَّقْمِيَّة تحمل قوة قاطعة أمام المحاكم ولها سلطة تقديرية في قبولها أو رفضها. تعد هذه الدّراسة واضحة ومفيدة في حل مسألة الإثبات، مما يجعلها مرجعًا هامًا للدراسات الحالية، ومن الممكن أن يتم تحديها برأي خبير آخر. يتماشى هذا البحث مع الدراسات الحالية في توضيح وسائل الإثبات في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، لكنه يختلف عنها في التركيز على الجَرَائِم المالية دون التطرق إلى الأدلّة المتعلقة بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة في مجالات أخرى، وهذا ما سنضيفه في دراستنا الحالية.

---

(١) محمود، نور الهدى. ٢٠١٧. " حجيّة *الدليل الرقمي في إثبات الجريمة المعلُوماتيّة* ". الجزائر: مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية. جامعة باتنة١. العدد١١. يونيو.

(٢) فتيح رعد و عواد ياسر. ٢٠١٧. "*إثبات الجريمة الإلكترونية بالدليل العلمي*". العراق: مجلة جامعة تكريت للحقوق. كلية الحقوق. ج١. العدد٢. مارس.

١٢. دراسة: عبد اللطيف محمود رباعية (٢٠١٦م)، بعنوان: "الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، التجريم والملاحقة والإثبات"[(١)].

يهدف البحث إلى استكشاف واقع التجريم الفلسطيني للجرائم الْإِلِكْتُرونِيَّة من خلال تعريفها وتحديد محلها والمصلحة المحمية قانونًا عن طريق التجريم الْإِلِكْتُروني. يهدف البحث أيضًا إلى دراسة واقع التجريم الْإِلِكْتُروني في القانون الجنائي الفلسطيني وتحديد جهات الملاحقة المعنية. بالإضافة إلى ذلك، يسعى البحث إلى تقديم آفاق وتوصيات لوضع سياسة جنائية فعالة لمكافحة هذه الجَرَائِم. وتوصلت الدّراسة إلى عدة نتائج، بما في ذلك أهمية وجود أجهزة مختصة وإجراءات منظمة لمكافحة الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة وجمع الأدلّة وإثبات الجريمة أمام الجهات القضائية. يتشابه هذا البحث مع الدّراسة الحالية في تسليط الضوء على الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، ولكن يختلف عنها في التركيز على إثبات الجريمة وفهم التدابير والإجراءات المتبعة لكشف الجَرَائِم المعلُوماتيّة وتحديد عناصر الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة التي تمت دراستها. وسيتم التركيز على هذه النقاط التي لم تتم ملاحظتها في الدّراسة السابقة.

١٣. دراسة: ميسون خلف حمد الحمداني (٢٠١٦م)، بعنوان: "مشروعية الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة في الإثبات الجِنَائي"[(٢)].

هدفت الدّراسة إلى إلقاء الضوء على طبيعة إثبات الجريمة والطرق المستخدمة للحصول على الأدلّة وأشكال الأدلّة المتحصلة منها، وسلطة القضاة في تقييم تلك الأدلّة . وتوصلت الدّراسة إلى عدة نتائج، أهمها أن هناك قصورًا واضحًا في التشريعات الجِنَائِيّة والموضوعية والإجرائية العربية في التعامل مع جرائم الوسائل الْإِلِكْتُرونِيَّة. فمعظم هذه الجَرَائِم لا تزال تُخضع للنصوص التقليديّة، مما يتسبب في انتهاك مبدأ شرعية الجَرَائِم والعقوبات. كما يجب أن نحافظ على سلطة القاضي، حيث يمكنه من خلال سلطته التقديرية تقييم الشك لصالح المتهم واستبعاد الأدلّة التي تم الحصول عليها بطرق غير قانونية.يعتبر البحث الحالي ذا صلة مهمة بالدّراسة السابقة، ولكن في هذه الدّراسة سنناقش المعالجة التشريعية لأدلة الإثبات في جرائم الوسائل الْإِلِكْتُرونِيَّة في التشريع الفلسطيني، ونوضح موقف القاضي الفلسطيني من الأدلّة الرَّقْمِيَّة ومدى قبولها كأدلّة قانونية للإثبات. وهذه الجوانب لم تتم معالجتها في الدّراسة السابقة.

---

(١) رباعية، عبد اللطيف محمود. ٢٠١٦." *الجريمة الإلكترونية "التجريم والملاحقة والإثبات"* . المؤتمر الأول للجرائم الإلكترونية في فلسطين. المنعقد في جامعة النجاح الوطنية. نابلس. فلسطين. ١٧ إبريل.

(٢) الحمداني، ميسون خلف حمد. ٢٠١٦. " *مشروعية الأدلة الإلكترونية في الإثبات الجنائي*". العراق: مجلة كلية القانون. جامعة النهرين. ج ١٨. العدد ٢.

١٤. دراسة: الحسن الطيب الحضيري (٢٠١٦م)، بعنوان: "الإثبات الجِنَائِيّ بالوسائل العلمية الحديثة: دراسة مقارنة بين القانون الجِنَائِيّ الليبي والفقه المعاصر"[(١)].

تشمل هذه الدّراسة توضيح شرعية الأدلّة الجِنَائِيّة التي تعتمد على الوسائل العلمية الحديثة في القانون الليبي والفقه المعاصر. وتهدف الدّراسة إلى توضيح وتفصيل جوانب التشابه والاختلاف في الأدوات المستحدثة، وكذلك فيما يتعلق بالنشاط الإجرامي. وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج، بما في ذلك أن تطور التكنولوجيا أدى إلى ظهور أشكال جديدة في الجريمة وتغير في أبعادها، حيث باتت الجريمة تختلف عن أشكالها التقليديّة من خلال استغلال التكنولوجيا الجديدة واستخدامها كوسائل جديدة ومتقدمة لارتكاب الأعمال الإجرامية، مثل جرائم الحاسوب أو الجَرَائِم التي ترتكب عبر شبكات الإنترنت.

يعتبر البحث الحالي ذو صلة مهمة بالدّراسة الحالية، وهذا يجعله دراسة سابقة هنا، ولكنها لم تركز بشكل كبير على الأدلّة الرَّقْمِيَّة وعالجتها بشكل سطحي. وسنركز في دراستنا على التعامل مع الأدلّة الرَّقْمِيَّة وأهميتها في إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة.

١٥. دراسة: طاهري عبد المطلب (٢٠١٥م)، بعنوان: "الإثبات الجِنَائِيّ بالأدلّة الرَّقْمِيَّة"[(٢)].

يهدف البحث الذي يتضمن الوسائل التكنولوجية الحديثة مثل أجهزة الحاسوب الآلي والإنترنت إلى إلقاء الضوء على الأدلّة الجِنَائِيّة الرَّقْمِيَّة وفهم مدى فاعليتها في إثبات جرائم المعلومات وتأثيرها على قناعة القاضي الجنائي في التشريعين الجزائري والفرنسي. وتوصلت هذه الدّراسة إلى عدة نتائج، بما في ذلك أن التشريعين الجزائري والفرنسي لم يعرفا الدليل الجنائي الرقمي وذلك لأنهما يعتمدان على نظام الإثبات الحر الذي لا يفرض على القاضي الاعتماد على أدلة جنائية معينة. بالإضافة إلى ذلك، يُعَدّ هذا البحث مفيدًا في الجانب الجنائي حيث يساهم في إضافة معلومات قيمة إلى الدّراسة الحالية، حيث يتطرق إلى بعض نقاط الدّراسة الحالية التي سيتم تناولها في محتوى البحث، بما في ذلك مدى فاعلية الأدلّة الجِنَائِيّة الرَّقْمِيَّة في إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة وتأثيرها على قناعات القضاة في التشريع الفلسطيني.

---

(١) الحضيري، الحسن الطيب. ٢٠١٦." الإثبات الجِنَائِيّ *بالوسائل العلمية الحدية*". (دراسة مقارنة بين القانون الجِنَائِيّ الليبي والفقه المعاصر). (رسالة ماجستير). مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج. كلية الشريعة والقانون. فلسطين.

(٢) عبد المطلب، طاهري. ٢٠١٥. " الإثبات الجِنَائِيّ *بالأدلة الرقمية* ". (رسالة ماجستير). جامعة المسلية. كلية الحقوق والعلوم السياسية. الجزائر.

١٦. دراسة: راضية سلام عدنان (٢٠١٥م)، بعنوان: "مشروعية الدليل الْإِلِكْتُرونِي"[١].

تركزت الدّراسة على أدلّة الإثبات المتحصلة من الوسائل الْإِلِكْتُرونِيَّة، وتناولت الطبيعة القانونية لتلك الأدلّة والمشاكل المتعلقة بها، وكذلك قيمتها القانونية. وأظهرت الدّراسة عدة نتائج، بما في ذلك صعوبة كشف الدليل الجنائي فيما يتعلق بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، سواء من حيث طرق الحصول عليه أو طبيعته. فقد يحتاج الحصول على هذا الدليل إلى عمليات فينة وحسابية معقدة.تعد هذه الدّراسة مهمة لوجود أوجه تشابه واضحة، ولكن هناك اختلافات في المحتوى. وهذا يساعد الدّراسة الحالية على إضافة ما لم يتم ذكره في المحتوى السابق للدراسة، حيث ستركز على المعالجة التشريعية لأدلّة الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة في التشريعات الفلسطينية وفي بعض الدول العربية الأخرى. وهذا ما لم تتمكن الدّراسة البحثية السابقة من تحقيقه.

١٧. دراسة أحمد حمو، علاء عواد، ولاء عبد الله (٢٠١٥م)، بعنوان: " الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة: الجوانب القانونية والتقنية"[٢].

أجرى البحث السابق تفسيراً شاملاً ومتعمقًا في الإطار العلمي والقانوني للأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة وطرح مقترحات وحلول للثغرات القانونية بهدف تطويرها وتكييفها وفقًا للظروف والمتطلبات الفعلية. وهدف البحث إلى إيجاد مقارنة واضحة بين الواقع والقانون فيما يتعلق بالدليل الإلكتروني. وتوصلت الدّراسة إلى عدة نتائج، منها وجود ضعف عام في التعامل مع هذا الواقع التكنولوجي الذي فرض نفسه على القانون والقضاء، وصعوبة التعامل مع الدليل الإلكتروني وتقبله من قبل العاملين في المجال القانوني والقضائي.وبالفعل، تشابه هذه الدّراسة مع الدّراسة الحالية ولذا فهي ذات أهمية علمية كبيرة. ستضيف الدّراسة الحالية بعض المعلومات المهمة للباحثين في هذا المجال. ومع ذلك، ستركز الدّراسة الحالية أيضًا على المعالجة التشريعية لأدلّة الإثبات في جرائم الإنترنت في التشريع الفلسطيني وموقف القاضي الفلسطيني من الأدلّة الرَّقْمِيَّة ومدى قبولها كأدلة قانونية في القضايا الْجِنَائِيّة.

(١) عدنان، راضية سلام. ٢٠١٥. "*مشروعية الدليل الإلكتروني*" . جامعة النهرين.كلية الحقوق. العراق.

(٢) حمو أحمد و عواد علاء و عبد الله ولاء. ٢٠١٥."*الأدلة الإلكترونية "الجوانب القانونية والتقنية"* . جامعة بيرزيت.كلية الحقوق. فلسطين.

١٨. دراسة: ساهم معمر علي إبراهيم محمد (٢٠١٤م)، بعنوان: "حجية الأدلّة التقنية في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة"(١).

تم استعانة البحث السابق بفوائده في تسليط الضوء على الظاهرة الْجِنَائِيّة عبر الإنترنت بشكل عام، والتركيز بشكل خاص على الإرهاب الْإِلِكْتُرونِي، بالإضافة إلى تقديم أساليب لإثبات هذه الجَرَائِم غير التقليديّة. وقد تم التركيز على استخدام التكنولوجيا الحديثة في عمليات التحقيق والكشف، وتوصلت الدّراسة إلى استنتاج يفيد بأن اكتشاف وإثبات هذا النوع من الجَرَائِم ليس بالأمر السهل، ويتطلب تقنيات حديثة في عمليات التحري وجمع الأدلّة .كما تم التوصل إلى أنه من الضروري التعاون والتنسيق مع الدول الأخرى في هذا الصدد، حيث لا يمكن لأي دولة معالجة هذه النماذج الجديدة بمفردها. تتماشى هذه الدّراسة مع الدّراسة الحالية في توضيح الجَرَائِم المرتكبة عبر الإنترنت، ومع ذلك، فإن التركيز في هذه الدّراسة يقتصر على نوع واحد من الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة وهو الإرهاب الإلكتروني، ولا تقدم أدلّة الإثبات في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، وتركز بالأخص على تدابير وإجراءات كشف الجريمة.

١٩. مركز هردو لدعم التعبير الرقم (٢٠١٤م)، بعنوان: "الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة وحجية الدّليل الرَّقْمِي في الإثبات الْجِنَائِيّ"(٢).

ساهم التقرير في الوعي والتعرف على الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة وتحديدها، بالإضافة إلى استعراض خصائصها وأسبابها ووسائل مكافحتها. كما قدّم التقرير استعراضًا لكيفية التعامل مع الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة في بعض البلدان مثل أوروبا والولايات المتحدة والمنطقة العربية، بما في ذلك التشريعات التي وضعتها تلك البلدان وآليات تنفيذها لضمان حقوق المواطنين في حماية معلوماتهم وسرية مراسلاتهم الْإِلِكْتُرونِيَّة. وخلص التقرير إلى وجود نقائص كبيرة ليس فقط في التشريعات المصرية، ولكن أيضًا في التشريعات العربية والدولية لمواجهة الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة التي تتزايد بسرعة مع التقدم التكنولوجي، والقدرات القرصنة التي تهدد استقرار الدول وسلامتها وحريات الأفراد. هذه الدّراسة متوافقة مع البحث الحالي في كشف الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة،

---

(١) محمد، معمر علي إبراهيم. ٢٠١٤. "*حجية الأدلة التقنية في الجَرَائِم الإلكترونية*" . المستودع الرقمي لجامعة الرباط الوطنية. كلية البحوث والدراسات الْجِنَائِيّة والاجتماعية. السودان.

(٢) مركز هردو لدعم التعبير الرقمي. ٢٠١٤. "*الجريمة الإلكترونية وحجية الدليل في الإثبات الجنائي*. (تقرير) القاهرة.

ولكنها تختلف عن الدّراسة الحالية في عدم تقديم أدلّة على الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة، وهذا هو ما سنضيفه في دراستنا الحالية.

٢٠. دراسة: يوسف خليل العفيفي (٢٠١٣م)، بعنوان: "الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة في التشريع الفلسطيني: دراسة تحليلية مقارنة"(١).

يوفر البحث السابق رؤية قانونية شاملة ومتكاملة حول الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، بما في ذلك أنواعها وأركانها والأحكام المتعلقة بها وكذلك سلطات الضبط القضائي والنيابة العامة والقضاء فيما يتعلق بالتحقيقات الْإِلِكْتُرونِيَّة. كما يهدف البحث إلى شرح فعالية قوانين الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة في التشريعات الفلسطينية مقارنةً بالتشريعات الأردنية والتشريعات العربية الأخرى، ويشير إلى أن انتشار الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة وتجاوزها للحدود يعود بسبب الإنترنت الذي جعل العالم يشبه قرية صغيرة، حيث يمكن ارتكاب جريمة إلكترونية في دولة وتتأثر بها دولة أخرى. هذه الدّراسة متشابهة مع البحث الحالي في التركيز على شرح الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة وعواقبها. ومع ذلك، فإنها لم تتناول كيفية إثبات وكشف وضبط الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، وهو ما سنناقشه في الدّراسة الحالية.

٢١. دراسة: عقيلة بن لاغة (٢٠١٢م)، بعنوان: "حجية أدلّة الإثبات الْجِنَائِيّ الحديثة"(٢).

تهدف هذه الدّراسة إلى فهم قيمة ودرجة قوة الأدلّة الْجِنَائِيّة الحديثة وتصنيفها بناءً على قوتها في التأكيد وأصالتها وصحتها وقربها من الواقع وتأثيرها على ضمير القضاة عند إصدار الأحكام بالبراءة أو الإدانة. وقد توصلت الدّراسة إلى عدة نتائج مهمة، منها أن استخدام المعطيات العلمية والتقنية في تقدير قوة الأدلّة لا ينتهك مبدأ حرية القاضي في تشكيل رأيه، فالقاضي لديه حرية في تقدير قوة الأدلّة المقدمة أمامه حتى لو كانت تعتمد على أدلة علمية ومبادئ دقيقة. توصيات هذه الدّراسة ستساهم في دعم البحث الحالي من حيث المحتوى. وتتوافق هذه الدّراسة مع البحث الحالي في توضيح الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة. ومع ذلك، تختلف الدّراسة الحالية عن الدّراسة السابقة في عدم ذكر الأدلّة على الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة، وهذا

(١) العفيفي، يوسف خليل. ٢٠١٣. " *الجَرَائِم الإلكترونية في التشريع الفلسطيني*" . (دراسة تحليلية مقارنة). الجامعة الإسلامية غزة. فلسطين.

(٢) بن لاغة، عقيلة. ٢٠١٢."*حجية أدلة الإثبات الْجِنَائِيّة الحديثة* ". (رسالة ماجستير). جامعة الجزائر١. كلية الحقوق. بن عكنون. الجزائر.

يعتبر أمرًا مهمًا في تحديد إجراءات وتدابير كشف الجريمة وأركانها في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة التي تناقشها هذه الدّراسة والتي لم تتطرق لها الدّراسة السابقة.

٢٢. دراسة: آمال عبد الرحمن يوسف حسن (٢٠١٢م)، بعنوان: " الأدلّة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الْجِنَائِيّ"[(١)].

تسعى هذه الدّراسة إلى إلقاء الضوء على الأدلّة العلمية الحديثة وتسليط الضوء على أهميتها في تحقيق العدالة وتجنب العيوب المحتملة في الأحكام القضائية ذات الصلة. ومن بين النتائج الرئيسية للدراسة، فإن التعامل مع الأدلّة العلمية يعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا، ولذلك يجب تزويد المختبرات الْجِنَائِيّة بأحدث الأجهزة التي تساعد في توثيق الحقائق العلمية في القضايا الْجِنَائِيّة. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي تدريب الكوادر القضائية مثل القضاة والمحققين على التعامل مع هذه الأدلّة العلمية. يعتبر الباحث أن هذه الدّراسة ذات صلة هامة بالدّراسة الحالية، ومع ذلك، فإنها تختلف عن دراستنا الحالية في تركيزها على الأدلّة العلمية بشكل عام، بدلاً من التركيز على الأدلّة الرَّقْمِيَّة في إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة. وسنتناول هذا الجانب الخاص بالأدلّة الرَّقْمِيَّة في دراستنا الحالية.

٢٣. دراسة: ثنيان ناصر آل ثنيان (٢٠١٢م)، بعنوان: "إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة: دراسة تأصيلية تطبيقية"[(٢)].

تركز الدّراسة على إثبات الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة في النظام السعودي والشريعة الإسلامية، وتتناول مفهوم وخصائص الجَرَائِم المعلُوماتيّة وتصنيفها، وتدرس طرق إثباتها والعوائق التي تواجهها. وتوصلت الدّراسة إلى نتائج مهمة، مثل وجود نقص في الخبرة التقنية والفنية لدى الشرطة وجهات الادعاء والقضاء، مما يشكل عائقًا رئيسيًا أمام إثبات الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة. تعد هذه الدّراسة مرجعًا هامًا للدراسة الحالية، حيث توجد تشابهات وتقارب في العديد من النقاط التي تم ذكرها في محتوى البحث. ومع ذلك، سنضيف في

---

(١) عبد الرحمن آمال وحسن يوسف. ٢٠١٢. " *الأدلة العلمية الحديثة ودورها في الإثبات الجنائي*" . (رسالة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط. كلية الحقوق. الأردن.

(٢) آل ثنيان، ثنيان ناصر. ٢٠١٢." *إثبات الجريمة الإلكترونية*" . (دراسة تأصيلية تطبيقية). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. قسم العدالة الْجِنَائِيّة. السعودية.

الدّراسة الحالية معالجة التشريعات المتعلقة بأدلة الإثبات في الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة في التشريع الفلسطيني، وموقف القضاة الفلسطينيين من الأدلّة الرَّقْمِيَّة ومدى قبولها كأدلة إثبات في القضايا الْجِنَائِيّة. وهذه المعالجة لم تتم في الدّراسة السابقة.

٢٤. دراسة: خالد عياد الحلبي (٢٠١١م)، بعنوان: "إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحَاسُوب والإنترنت"[١].

تهدف الدّراسة إلى تسليط الضوء على الإطار الواقعي والقانوني لجرائم الحاسوب والإنترنت، وتشمل إجراءات التحقيق الفنية والقانونية في هذا السياق. كما تهدف الدّراسة أيضًا إلى توضيح الإثبات الجنائي باستخدام الدليل الْإِلِكْتُروني، من خلال تحديد طبيعته وماهيته في مجال الإثبات الجنائي. وقد توصلت الدّراسة إلى عدة نتائج، بما في ذلك أن الإجراءات التحقيق التقليديّة غير كافية لمكافحة جرائم الحاسوب والإنترنت، وأنها غير قادرة على التعامل مع الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة التي تتطلب وجود وسائل تقنية لاستخلاصها وتحليلها. تشترك هذه الدّراسة مع الدّراسة الحالية في بعض الجوانب، ولكن في دراستنا الحالية سنقدم زيادة عن الدّراسة السابقة، حيث سنوضح موقف المشرع الفلسطيني من جرائم الحاسوب والإنترنت، وكذلك حجية الدّليل الرَّقْمِي أمام القضاء الجزائي الفلسطيني، وهذه النقاط لم تتم تناولها في الدّراسة السابقة.

٢٥. دراسة: سهى عريقات (د.ت)، بعنوان: "الطبيعة القانونية للدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي"[٢].

يتناول البحث كيفية تحقيق الجاهزية التقنية والقانونية والإجرائية للتعامل مع جرائم التكنولوجيا المعلُوماتيّة ، وتوضيح كيفية تقديم واعتماد الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة من النواحي القانونية والتقنية. واستنتجت الدّراسة عدة نتائج، بما في ذلك أن حجية الأدلّة الْإِلِكْتُرونِيَّة في مجال الإثبات في التشريعات التي تأخذ بمبدأ حرية الإثبات وسلطة القاضي التقديرية، مثل التشريع الفلسطيني والأردني، لا تثير صعوبات في تقديم هذه الأدلّة لإثبات جرائم تقنية المعلومات، ولا تقيد حرية القاضي في تقدير هذه الأدلّة كونها أدلّة إثبات في المواد

---

(١) الحلبي، خالد عياد. ٢٠١١." *إجراءات التحري والتحقيق في جرائم الحاسوب والإنترنت*". دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان.

(٢) عريقات، سهى إبراهيم. د.ت. *"الطبيعة القانونية للدليل الإلكتروني في مجال الإثبات الجنائي"* . جامعة القدس. كلية الحقوق. فلسطين.

الجزائية. ومع ذلك، يمكن للقاضي أن يرفض استخدام مثل هذه الأدلّة عندما يجد أن الدليل الإلكتروني لا يتوافق منطقيًا مع ظروف الواقعة وتفاصيلها. بالرغم من وجود اختلاف في محتوى هذه الدّراسة، إلا أننا نرى أنها ستكون مفيدة للدّراسة الحالية، خاصة فيما يتعلق بإبراز مدى قبول الأدلّة الرَّقْمِيَّة في التشريع الفلسطيني لإثبات جرائم التكنولوجيا المعلُوماتيّة ، وتوضيح موقف القاضي الجزائي في هذا الصدد.

المناقشة:

يلاحظ الباحث أن هناك تشابهًا واختلافًا بين دراسته والدّراسات السابقة. من بين وجوه التشابه، تسليط الضوء على جرائم الحاسوب والإنترنت، وأيضًا وجود تشابه في الجوانب الْإِلِكْتُرونِيَّة. ولذلك، فإن دراسته تحمل أهمية علمية كبيرة وستضيف معلومات هامة إلى البحث الحالي. ويختلف بحثه عن الدراسات السابقة في المحتوى، حيث وجد أن معظم الدّراسات التي تناولت نفس موضوع البحث أو مواضيع مشابهة اعتمدت قوانين مختلفة عن تلك التي تناولها الباحث. وبالتالي، فإن الأهداف والنتائج والأساليب قد تختلف، نظرًا لأن دراسته تستند إلى وجود القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ في النظام الفلسطيني المتعلق بالأدلّة ، وسيتم مناقشة القوانين الجديدة المتعلقة بالأدلّة الرَّقْمِيَّة أيضًا. وتختلف أيضًا بحكم أن الدراسات السابقة لم تسلط الضوء على إثبات جرائم التكنولوجيا المعلُوماتيّة وتدابير وإجراءات الكشف عنها وأركانها، وهو ما سيتناوله دراسته الحالية. وسيتناول صعوبات إثبات الجَرَائِم على المستوى المحلي والدولي، وسيقوم بتوضيح أصل الإثبات في الشريعة الإسلامية وتوضيح السمات الرئيسية لهذا النظام بعيدًا عن مفهوم التطور وفلسفة التغيير. كما سيتناول المعالجة التشريعية لأدلّة الإثبات في جرائم التكنولوجيا المعلُوماتيّة في التشريع الفلسطيني، وسيوضح موقف المشرع الفلسطيني من الأدلّة الرَّقْمِيَّة، ومدى قبولها كدليل في الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة، وستوسع هذه الدّراسة آفاق الباحثين والعلماء لمزيد من البحث في هذا المجال، والميدان وتقديم التوصيات للإدارات ذات الصلة.

أهمية الدّراسة:

تبرز أهمية البحث في جوانب عدة، والتي تتمثل بالجانب النظري والعلمي والتطبيقي، وذلك على النحو الآتي:

أولًا: الأهمية النظرية

تركز الأهمية النظرية على جوانب الكشف والإثبات لتحديد الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة. ولأن لا أحد يختلف فإنَّ أساس معاقبة المتهم هو إثبات ذنبه ببناء الأدلّة ضده، والدليل موضوع مهم للغاية؛ كما توضح الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة وهي ظاهرة صعبة في الإثبات الجنائي ونوع جديد من الجريمة، فالأدوات المستخدمة هي وسائل تقنية حديثة، ومشكلة الإثبات مشكلة معقدة للغاية؛ لأنها تتطلب خبراء في التحقيق الجنائي. كما ستقوم بمراجعة النصوص القانونية المتعلقة بجرائم استخدام غير مشروع لأجهزة الكمبيوتر وشبكات الإنترنت وتصنيفها في التشريعات الفلسطينية. وسوف تحدد العقوبات المترتبة على هذه الجَرَائِم. ويكمن أهمية هذا البحث في إلقاء الضوء على الأدلّة الرَّقْمِيَّة كوسيلة للإثبات، ومسألة تقييمها أمام قضاة الجنايات وأثرها في إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة. فعندما يتعامل القضاة الجنائيين مع جرائم التكنولوجيا المعلُوماتيّة، فإن دورهم يصبح مهمشًا نسبيًا نظرًا للطبيعة الفنية لهذه الجَرَائِم التي تحتاج إلى اختصاصي معلوماتية لتفهمها بشكل صحي تعد وسائل الاتصال الاجتماعي ذات أهمية بالغة، وتترتب عليها تأثيرات كبيرة على مظاهر الحياة في جميع مجالاتها.

ومن الضروري دراسة القضايا القانونية التي قد تنشأ في سياق هذه الوسائل، والسعي للتغلب عليها وإيجاد الحلول القانونية المناسبة لها. بالإضافة إلى ذلك، يجب دراسة كيفية التعامل مع الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، وذلك من خلال الامتثال للقوانين والمبادئ المتعلقة بهذا المجال يشمل ذلك فحص أنظمة الكمبيوتر واستخراج الأدلّة الْجِنَائِيّة الرَّقْمِيَّة، وتفتيش مواقع الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، وضبط الأدلّة الْجِنَائِيّة الرَّقْمِيَّة، وتحديات العملية القانونية المتعلقة بها، وثبوتها في النظام القضائي المحلي.

ثانيًا: الأهمية العلمية

تكمن الأهمية العملية في إثراء الجوانب النظرية للتكنولوجيا الحديثة في مجال إثبات الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة، وأثرها في القبض على مرتكبيها وقمعهم، وكذلك أهمية وحداثة موضوع الجريمة الْإِلِكْتُرونِيَّة، شواهدها حديثة وانتشرت الآن، كما أنه في الموضوعات التي تثير جدلًا فقهيًا لدى الفقهاء الجنائيين، إضافة إلى ربط هذا الموضوع بالوسائل الحديثة؛ ذلك لأنه كلما تطورت الوسائل الْإِلِكْتُرونِيَّة، تطور أسلوب ارتكاب هذا النمط من الجَرَائِم، وهذا شكّل عائقًا أمام القائمين على البحث والتحري وإثبات الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، حيث إنَّ قواعد البحث والتحقيق وأسس الإثبات الْجِنَائِيّ في القوانين التقليديّة لا تكفي، بل يحتاج هذا النوع من الجَرَائِم إلى استحداث تشريعات جديدة تتلاءم مع طبيعتها الفنية.

كما تكمن أهمية هذه الدّراسة في أنَّ العلم قد أوجد العديد من وسائل الإثبات من بينها الأدلّة الرَّقْمِيَّة مما يطرح مسألة التساؤل حول تقييمها أمام قضاة الجنايات وأثرها في إثبات جرائم المعلومات، خصوصًا مع تضاؤل دور القَاضِي الْجِنَائِيّ أمام طبيعة هذه الجرائم؛. لأنها تتطلب دائمًا خبراء إلكترونيين بوصفها مسائل فنية وتقنية بحتة ، وأهمية الوسائل الحديثة لإثبات الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة هي أيضًا أنها تتعامل مع نوع جديد من الأدلّة الْجِنَائِيّة من الناحية الفنية والقانونية ، ومن جهة أخرى تعالج الإشكاليات الإجرائية التي أثارتها مثل: كيفية تفتيش أنظمة الحاسب الآلية واستخراج الأدلّة الْجِنَائِيّة الرَّقْمِيَّة ، وتفتيش مسارح الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، والتحكم في الأدلّة الْجِنَائِيّة الرَّقْمِيَّة ، والصعوبات التي تعيق العملية، وأخيرًا سلطتها داخل القضاء في التشريع الفلسطيني.

ثالثًا: الأهمية التطبيقية

تعكس أهمية هذا البحث في استكشاف وتحليل آليات إثبات الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، وتسليط الضوء على أهمية تحفيز القضاة والمحامين للتحقق من إثبات وقوع الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، وبالتالي محاسبة المتهمين. ويتجلى الجانب العملي لهذا الموضوع من خلال تقديم بعض القضايا أو الجَرَائِم المتعلقة بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة، وتحديد مكان وزمان ونوع الجريمة والاستعانة بالبيانات التي يعتمد عليها المحققون لتثبيت المعلومات أثناء إثبات الجريمة. وفقًا لقانون الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة لعام ٢٠١٨، وتعزز أيضًا الاهتمام بأحدث التقنيات في هذا المجال

واستخدامها في تحديد المخالفين ومكافحة الجريمة، حيث تجاوزت قدرة العديد من أجهزة الأمن والشرطة والنيابة العامة على التعامل مع الأدلّة الرَّقْمِيَّة المتعلقة بالجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة. هذا يستدعي دراسة الإجراءات التطبيقية التي يمكن اتخاذها عند وقوع جريمة إلكترونية. تتجلى أهميتها العملية في تتبع وإثبات الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة ومعاقبة الجناة، حيث يمكن تطبيق القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ الصادر عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية لتوجيه التهم وفرض عقوبات رادعة على مرتكبي الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة.

حدود الدّراسة:

أولًا: الحدود الزمانية: ارتبط نطاق الدّراسة ارتباطًا وثيقًا بمشكلتها التي فرضت حدودها الزمانية والمكانية، حيث اقتصر نطاق الدّراسة الزمني على الفترة ما بعد عام ٢٠٠١ بعد إقرار قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، وبعد عام ٢٠١٨، وبالتحديد بعد إصدار القرار بقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨ وحتى عام ٢٠٢٠.

ثانيًا: الحدود الموضوعية: وهي مجسدة في قانون الإجراءات الجزائية رقم ٣ لسنة ٢٠٠١، وقانون البيّنات الفلسطيني رقم ٤ لسنة ٢٠٠١م، وقانون العقُوبَات رقم ٧٤ لسنة ١٩٣٦، والقرار بقانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨م بشأن الجَرَائِم الْإِلِكْتُرونِيَّة.

ثالثًا: الحدود المكانية: تتمحور حول النظام القضائي في فلسطين، حيث تُركز على المحاكم الجزائية والقرارات الصادرة عنها، كما وسنناقش المعالجة التشريعية للقانون الأردني؛ وذلك بسبب أنَّ المملكة الهاشمية الأردنية سبق لها وأنْ حكمت الضفة الغربية (المحافظات الشمالية) وبعض من قوانينها تطبق عليها، بالإضافة للقانون المصري؛ وذلك بسبب أنَّ قطاع غزة (المحافظات الجنوبية) قد خضعت لإدارة الحكم المصري، وقد تأثرت ببعض القوانين والتشريعات المصرية.